



المؤتمر الوزاري حول
"الانتماء والهوية القانونية"
بإشراف سامي عناية رئيس الجمهورية التونسية
بالجمهورية التونسية 28 فبراير/ شباط 2018
- الورقة المفاهيمية -

الخلفية

يستند المؤتمر الوزاري إلى أطر عالمية وإقليمية هامة فضلاً عن التطورات الإقليمية الأخيرة التي تؤكد أهمية الانتماء والهوية القانونية وحقوق المرأة في الجنسية. وينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن لجميع الأشخاص الحق في التمتع بهوية قانونية وحياة كريمة، في حين يرسى جدول أعمال التنمية المستدامة للأمم المتحدة التزاماً دولياً بتوفير الهوية القانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030. إن التأكد من أن جميع الأطفال اللاجئين مسجلين وتم توثيقهم عند الولادة يؤكد أيضاً إعلان الشارقة بشأن "المبادئ الأساسية لحماية الأطفال اللاجئين" الصادر عن مؤتمر "الاستثمار في المستقبل" (أكتوبر/ تشرين أول 2014) وتم اعتماده من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب كإطار عام استرشادي لحماية الأطفال اللاجئين. كما أكدت وثيقة "إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية: أجندة تنمية المرأة العربية 2030"، أهمية دراسة التحديات ووضع الأطر للحلول، كما تضمنت الاجتماعات المكرسة للمرأة في المنطقة العربية المؤتمر الوزاري الأول حول "المرأة وتحقيق السلام والأمن في المنطقة العربية"، والذي عُقد بالتعاون ما بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبتمبر/ أيلول عام 2016.

وتُعد توصيات الإعلان العربي "أطفالنا مستقبلنا: الانتماء والهوية" الذي اعتمد في اجتماع الخبراء الإقليمي بعنوان "أطفالنا ... مستقبلنا: الانتماء والهوية القانونية"، والذي عُقد في 17-18 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 ذات أهمية خاصة، فضلاً عن توصيات المؤتمر العربي الأول بشأن الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة في الحصول على الجنسية، والذي عُقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 1-2 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، والذي أكد من جديد على أهمية الوصول إلى الوثائق المدنية والمشاركة وتعزيز الممارسات الجيدة في مجال تعزيز حقوق المرأة في تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع



قوانين الجنسية في المنطقة. وتشكل توصيات المؤتمرين الأخيرين بصفة خاصة الأساس للإعلان الذي سيصدر عن هذا المؤتمر الوزاري.

ونظراً للظروف التي تمر بها المنطقة العربية، فإن الإرهاب والاحتلال والنزاعات المسلحة والحروب وانعكاساتها من لجوء ونزوح قد وضعت الأطفال في خطر أكبر من خلال زيادة التفكك الأسري وتوقف عمل أنظمة التسجيل المدني في المناطق المتضررة من الصراع، وصعوبة تسجيل الزيجات والمواليد الجدد، إضافة إلى أن التفكك الأسري قد أدى إلى تزايد أعداد الأسر اللاجئة والتي غالباً ما تفقدها المرأة بمفردها.

كما تشكل الحالات الإنسانية في بعض المناطق التي تعاني النزاعات المسلحة تحديات جديدة لتوثيق الحالة المدنية، وتتعرض الأسر النازحة داخلياً والأسر المتضررة من النزاع إلى العديد من الصعوبات المتعلقة بالحصول على الوضع المدني ووثائق الهوية وتجديدها وتعويضها، ومن شأن عدم وجود وثائق هوية أن يعرقل حرية التنقل، ومن ثم، يحد من إمكانية توفير السلامة، ويعرقل مسألة تتبع الأطفال المنفصلين عن ذويهم ولمّ شملهم. وكثيراً ما تحتاج النساء إلى شهادات زواج لإرث الممتلكات وتسجيل ولادة أطفالهن، إلا أنّ النزاع المسلح والحروب والنزوح في المنطقة يشكلون حواجز أمام تسجيل الزواج ويؤدي إلى مزيد من الولادات خارج إطار الزواج، وحدوث إشكاليات إضافية بما في ذلك العنف الجنسي والعنف ضد المرأة.

الممارسات الجيدة في المنطقة العربية

تبنت الدول في المنطقة العربية العديد من المعايير الدولية الأساسية في مجال حماية الأطفال، كالتصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل والتصديق على نطاق واسع على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الانضمام على نطاق واسع إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحماية وسلامة الأطفال. علاوة على ذلك، تعتبر المنطقة العربية موطناً لتقاليد قوية وقديمة بشأن حماية الأطفال والأسر والتي تتضح في مجموعة من الصكوك الإقليمية والتي تشمل الميثاق العربي لحقوق الإنسان وعهد حقوق الطفل في الإسلام، وغيرها.



والواقع أن عددا من دول المنطقة العربية قد سنت تدابير تشريعية جديدة ومبتكرة لحماية النساء والأطفال والأسر على نحو أفضل، بما في ذلك ما يتعلق بحقوقهم في الحصول على الجنسية والوثائق للحفاظ على وحدة الأسرة، واعتمدت جميع دول المنطقة أحكاماً تشريعية لحماية هوية وجنسية الأطفال مجهولي الهوية، واليتامى أو الذين تُركوا عند الولادة. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت مجموعة من الدول في المنطقة العربية تدابير حماية إضافية. وتقوم الدول في المنطقة العربية باتخاذ تدابير لضمان أن يبدأ كل طفل حياته بشهادة ميلاد وهوية قانونية، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة الأطفال المعرضين للخطر. وتجدر الإشارة إلى أنه تم سن إصلاحات هامة في قانون الجنسية في جميع أنحاء المنطقة، ودول قامت بتطوير قوانينها للسماح للمرأة بالحق في منح جنسية وطنها الأم لأطفالها.

المؤتمر الوزاري حول الانتماء والهوية القانونية

تعقد جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجمهورية التونسية المؤتمر الوزاري حول "الانتماء والهوية القانونية" بمشاركة الوزراء المعنيين باليات المرأة والطفولة وقوانين الجنسية، وممثلين عن وزارات الخارجية وكذلك وزارات الشؤون الاجتماعية والعدل والداخلية، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية والآليات المعنية بحقوق الإنسان وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والخبراء والأكاديميين المختصين في هذا الشأن.

يهدف المؤتمر الوزاري إلى اعتماد الإعلان العربي حول "الانتماء والهوية القانونية"، بصفته قضية أساسية لضمان مستقبل الأطفال في المنطقة العربية، سعياً لترسيخ مبادئ الحقوق الأساسية للطفل وحقه في الحصول على هوية قانونية والتسجيل عند ولادته، وكذلك التعرف على الممارسات الجيدة في الدول الأعضاء من حيث سن التشريعات واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز حقوق المرأة في مجال الجنسية ولحماية حقوق الأطفال في الحصول على الجنسية والوثائق القانونية للحفاظ على وحدة الأسرة وخاصة الأطفال التي حالت ظروف اللجوء والنزوح من استخراج أوراق ثبوتية لهم وكذلك الأطفال مجهولي الهوية واليتامى أو الذين تُركوا عند الولادة. كما سيشهد المؤتمر إطلاق حملة "أنا هنا" بالتعاون بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تؤكد على حقوق المرأة في مجال الجنسية، وحق كل طفل في المنطقة العربية في الحصول على الجنسية عند ولادته



والأوراق الثبوتية التي تحدد هويته وتمتعه بكافة الحقوق المكفولة له وفقاً للمعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية.

المشاركون

يشترك في أعمال المؤتمر معالي السادة الوزراء المعنيين بآليات المرأة والطفولة وقوانين الجنسية، وممثلين عن وزارات الخارجية وكذلك وزارات العدل والداخلية، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والخبراء والأكاديميين المختصين في هذا الشأن، فضلاً عن عدد من البرلمانيين وأعضاء مجالس الشورى من الدول الأعضاء، وممثلي جامعة الدول العربية من الإدارات ذات الصلة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

تاريخ انعقاد المؤتمر

يعقد المؤتمر الوزاري حول الانتماء والهوية القانونية يوم الأربعاء الموافق 28 فبراير/ شباط 2018 بإشراف سامي عناية رئيس الجمهورية التونسية، السيد/ الباجي قائد السبسي، بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجمهورية التونسية.